الأمم المتحدة

S/2004/422

مجلس الأمن

Distr.: General
24 May 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بتوجيه انتباهكم إلى البيان التالي الذي أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن حقوق الإنسان في كوبا (انظر المرفق).

وأرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريتشارد **رايان**
الممثل الدائم لأيرلندا
لدى الأمم المتحدة

270504 270504 04-36255 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية والفرنسية]

بيان بشأن حقوق الإنسان في كوبا أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤

يساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء ما جرى مؤخرا من محاكمات وإصدار أحكام على مجموعة أخرى مؤلفة من ١٣ شخصا من الناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين الكوبيين، حيث اعتقلوا جميعا وهم يمارسون بطريقة سلمية حقوقهم في التعبير والرأي والتنظيم والتجمع، وهي مبادئ يدافع عنها الاتحاد الأوروبي بقوة.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة طريقة إجراء المحاكمات التي لم تف مرة أخرى بالمعايير الدولية المتصلة بمراعاة سلامة الإجراءات القانونية. ويأسف الاتحاد الأوروبي أيضا للصرامة المفرطة التي اتسمت بها الأحكام الصادرة ضد المعارضين السياسيين، حيث حكم على تسعة ناشطين بالسجن لفترات بلغت سبع سنوات وحُددت إقامة أربعة آخرين.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في كوبا الذي اتخذته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ والذي أعربت فيه عن الأسف للأحداث التي وقعت في عام ٢٠٠٣ في كوبا والتي صدرت فيها أحكام ضد بعض المعارضين السياسيين والصحفيين، في إشارة إلى المحاكمات وإصدار الأحكام على ٧٥ معارضا في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣. ويدعو الاتحاد الأوروبي السلطات الكوبية إلى إطلاق سراح جميع سجناء الضمير والسجناء السياسيين بدون تأخير ويضم صوته إلى لجنة حقوق الإنسان في حث السلطات الكوبية على التعاون مع الممثل الشخصي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى استمرار ورود تقارير مثيرة للقلق بأن معارضين سياسيين قد عانوا من سوء المعاملة والمرض، يحث الاتحاد الأوروبي مرة أخرى السلطات الكوبية على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وقواعد معاملة السجناء.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي رصد الانتهاكات الفادحة للحقوق المدنية والسياسية التي تأتي بها السلطات الكوبية، والتي تؤثر سلبا على العلاقات والتعاون بين الاتحاد الأوروبي

وكوبا، وسيأخذ هذه الانتهاكات في الحسبان في إعادة تقييمه للموقف المشترك بشأن كوبا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وقد أُبلغت السلطات الكوبية مباشرة بالشواغل الخطيرة المعرب عنها أعلاه.

ويشارك في تأييد هذا البيان كل من بلغاريا، ورومانيا، البلدان المرشحان للانضمام، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للانضمام ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين والنرويج.